



المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait

تطوير تمويل التنمية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والواحد والثلاثون - تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 - السنة الرابعة عشر
جميع الحقوق محفوظة © المعهد العربي للتخطيط 2016

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم والمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والازدهار للأمتنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

أولاً : مقدمة	6
ثانياً : تمويل التنمية : الفجوات الداخلية والخارجية	6
ثالثاً : تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص كمصدر للتمويل	15
رابعاً : مساعدات التنمية الرسمية (ODA)	16
خامساً : كفاءة الاستثمارات كأحد مصادر الحد من التمويل	17
سادساً : آخر التطورات الدولية في مجال تمويل التنمية : إعلان أديس أبابا، 2015 ...	18
المراجع	20

تطوير تمويل التنمية

إعداد د. أحمد الكواز

أولاً: مقدمة

يعتبر تمويل التنمية أحد الشروط، الضرورية، وليست الكافية، لتحقيق التنمية المستدامة لكافة البلدان. وذلك لحاجة أي اقتصاد لاستثمارات عينية وبشرية بهدف خلق أصول تساهم في المزيد من القيم المضافة مستقبلاً. آخذين بالاعتبار أن أغلب البلدان العربية، غير النفطية، تعاني مما يسمى بـ"فجوة التمويل" والتي تعرف بالتفاوت بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، يُعبر عنه بفجوة التمويل، وبشكل سلبي (ارتفاع معدل الاستثمار عن معدل الادخار). وتظهر هذه الفجوة بشكل واضح في حالة عدد من البلدان العربية، كمتوسط خلال الفترة (2001 - 2014). حيث وصلت إلى: (-6.70%) في حالة الأردن، (-17.71%) و (-9.37%) في موريتانيا، و(-6.36%) في السودان، و(-4.79%) في تونس، و(-17.51%) في فلسطين (The World Bank Database). لذا فإن التطرق لأهم مصادر التمويل يعتبر مبرراً. ويحاول هذا العدد من جسر التنمية التطرق إلى أهم هذه المصادر وما يرتبط به من ملاحظات ذات علاقة.

ثانياً: تمويل التنمية: الفجوات الداخلية والخارجية

يكتسب تمويل التنمية أهمية خاصة بعد أن أصبح يمثل الهدف الرابع عشر (من

يعتبر تمويل التنمية أحد الشروط اللازمة لتحقيق معدل نمو مستدام. إلا أن هذا الشرط لا يعتبر شرطاً كافياً، بل ضرورياً. وذلك لوجود العديد من الدول ذات الإمكانيات التمويلية إلا أن نتائج معدلات التنمية المستدامة لازالت متواضعة.

ضمن خمسة عشر هدفاً، بمقارنة بسبعة عشر هدفاً وفقاً لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة الصادرة عام 2015) ضمن أهداف التنمية المستدامة العربية الصادرة عن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العربي، مايو/ أيار 2014. ولعل أحد أهم الاعتبارات محل اهتمام تمويل التنمية هي تلك الخاصة بتحديد فجوة التمويل والتي تتكون من فجوة التمويل الخارجية المتمثلة في رصيد الحساب التجاري الخاص بمدى قدرة الدولة لتغطية تكاليف وارداتها من خلال عوائد صادراتها. وفجوة الحساب الجاري والخاص بمدى قدرة الدولة على تغطية، كل من الحساب التجاري، وصافي حركة عوامل الإنتاج والتحويلات من وإلى البلد المعني. بالإضافة إلى فجوة التمويل الداخلي المتمثلة بعجز الموازنة. وتوضح الجدول رقم (1) و(2) فجوات التمويل الخارجي، والداخلي للبلدان العربية للفترة (2005 و 2014 و 2015).

الجدول رقم (1): فجوة التمويل الخارجي (فائض/ عجز الحساب التجاري، والجاري)

في البلدان العربية، 2005 و 2014

البلد العربي	فجوة الحساب التجاري				فجوة الحساب الجاري			
	% من الناتج المحلي الإجمالي		مليون دولار		% من الناتج المحلي الإجمالي		مليون دولار	
	2014	2005	2014	2005	2014	2005	2014	2005
الجزائر	-4.5	20.5	-9682	21180	-1.5	23.1	-8036	24201
البحرين	3.3	9.2	1124	1474	27.0	19.5	9152	3110
جيبوتي	-0.8	2.8	-0.8	20	-10.3	-0.8	-73	-0.8
مصر	-2.0	2.3	-5972	2103	-8.5	-2.3	-26574	-3611
العراق	-0.8	-6.7	-0.8	-3335	17.6	-7.0	-2044	-2044
الأردن	-7.3	-18.0	-2608	-2271	-26.2	-41.5	-9460	-5145
الكويت	33.0	37.2	53966	30071	36.6	35.7	59889	26309
لبنان	-25.5	-12.9	-11667	-2748	-11.9	-20.7	-13455	-3624
ليبيا	-0.8	31.6	-0.8	14945	-53.6	36.6	-0.8	15860
المغرب	-5.7	1.7	-6267	1041	-12.4	-6.1	-13640	-3951
عمان	5.0	16.7	4056	5178	22.2	27.2	18169	8457
قطر	23.5	-0.8	49410	-0.8	37.6	35.4	76224	-0.8
السعودية	9.8	27.4	73758	90060	13.2	32.1	95966	104406
سوريا	-0.8	1.0	-0.8	299	-1.2	-0.8	411	-0.8
تونس	-9.0	-0.9	-4302	-299	-11.0	-0.4	-5228	-133
الإمارات	-0.8	-0.8	-0.8	-0.8	20.0	15.6	-0.8	-0.8
فلسطين	-10.9	-28.3	-1387	-1365	-39.6	-59.0	-5484	-2851
اليمن	-0.8	3.7	-842	624	-0.8	5.0	-4087	831
جزر القمر	-0.8	-7.1	-0.8	-27	-45.3	-21.4	-81	-81
موريتانيا	-27.1	-0.8	-1473	-0.8	-28.4	-51.8	-1334	-0.8
السودان	-4.8	-9.3	-3545	-2473	-6.9	-9.2	-4159	-2478

غ.م: غير متوفر

المصدر: <http://databank.worldbank.org/data/home.aspx>

الإقراض. ووفقاً لبعض التقديرات الخاصة بفجوة التمويل في المنطقة العربية لعامي 2015 و 2016، والمعتمدة على سيناريوهين (الأول يعتمد على آخر التوقعات لبيانات آفاق الاقتصاد العالمي، والثاني يعتمد على توقعات وحدة المعلومات الاقتصادية بمجلة الإيكونومست البريطانية) يوضح الجدول رقم (3) هذه الفجوة، والتي تظهر أن جميع البلدان العربية في وضع عجز متوقع.

في تحقيق التنمية المستدامة. وتزداد مهمة تمويل التنمية حدة في ظل الظروف الحالية المترتبة على انخفاض أسعار النفط وتأثيراتها المباشرة على الدول العربية النفطية، وغير المباشرة على الدول المستلمة للمعونات والمساعدات من الدول المنتجة للنفط، وعلى إمكانات استمرار تحويلات العاملين إلى الدول المصدرة للعمالة. بالإضافة إلى استمرار قدرة

الجدول رقم (2) : فجوة التمويل الداخلي (الفائض/ العجز في الموازنة) للبلدان العربية، 2005 و 2015

البلد العربي	العجز أو الفائض (% من الناتج المحلي الإجمالي)	
	2015	2005
الجزائر	-15.3	13.6
البحرين	-15.1	2.9
جيبوتي	-16.6	0.3
مصر	-11.7	-8.0
العراق	-14.5	4.1
الأردن	-4.0	-5.6
الكويت	1.2	43.3
لبنان	-8.9	-8.7
ليبيا	-54.4	31.4
موريتانيا	-3.5	-4.2
المغرب	-4.3	-5.9
عمان	-20.4	13.2
قطر	10.3	10.5
السعودية	-16.3	18.0
السودان	-1.7	-2.5
سوريا	غ.م	-4.4
تونس	-4.4	-2.7
الإمارات	-4.9	20.2
اليمن	-10.8	-1.8

غ.م: غير متوفر

المصدر: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/01/weodata/index.aspx>

الجدول رقم (3) : فجوة التمويل المتوقعة للبلدان العربية، عامي 2015 و 2016 وفقاً لسيناريوهين

البلد العربي	السيناريو الأول		السيناريو الثاني	
	فجوة التمويل/ الفائض 2015	فجوة التمويل/ الفائض 2016	فجوة التمويل/ الفائض 2015	فجوة التمويل/ الفائض 2016
الجزائر	-9.98	-12.12	-15.88	-17.50
البحرين	2.86	2.57	1.35	0.77
جزر القمر	-0.11	-0.12	-0.11	-0.12
جيبوتي	-0.76	-0.92	-0.76	-0.92
مصر	-17.57	-21.72	-11.45	-13.64
العراق	3.14	0.40	0.66	3.18
الأردن	-6.34	-5.06	-4.60	-5.26
الكويت	82.28	82.51	59.27	56.10
لبنان	-9.91	-10.45	-12.67	-12.49
ليبيا	-12.45	-5.08	-2.49	-3.05
موريتانيا	-3.14	-2.76	-3.14	-2.76
المغرب	-9.09	-8.92	-6.80	-7.30
عمان	5.23	3.05	-0.05	0.65
قطر	58.73	50.82	17.07	17.58
السعودية	73.73	63.70	-5.73	0.26
السودان	-6.22	-6.29	-6.22	-6.29
سوريا	-4.51	-4.20	-4.51	-4.20
تونس	-4.79	-4.39	-5.70	-5.74
الإمارات	51.79	50.17	28.36	19.27
اليمن	-0.44	-0.64	-0.44	-0.64

المصدر: ESCWA, 2015a.

ويعود ذلك أساساً إلى تواضع، أو فشل، جهود تنويع مصادر الدخل خلال العقود السابقة. وبالشكل الذي نتج عنه مورد تصديري واحد ومرتبطة أساساً بالموارد الطبيعية، وكذلك موارد إيرادات مرتبطة بإيرادات نفطية أو طبيعية، مع تواضع الحصيلة الضريبية، في تمويل الموازنة. لذا فإن قضية تمويل التنمية، من خلال سدّ العجز الخارجي والداخلي، يعتبر أحد الشروط الضرورية، وليست الكافية، لتمويل التنمية، والمساهمة

يُعبّر عن مشكلة تمويل التنمية من خلال العديد من المؤشرات منها ما يرتبط بفجوة التمويل (معدل الاستثمار - معدل الادخار)، والفائض/ العجز في الحساب الجاري (التوازن الخارجي) والفائض/ العجز في الموازنة (التوازن الداخلي).

كما يلاحظ فإن أغلب البلدان العربية تعاني من عجز خارجي يترجم، بعد تحويله إلى عملة محلية، إلى عجز داخلي.

يوفر طاقة ضريبية إضافية (Gatti, et al., 2014).

كما أن هناك هدراً آخرًا للموارد، أو فرص ضائعة، متمثلة في إعانات الطاقة غير المبررة (مع التسليم بأهمية إعانات الطاقة المبررة والموجهة لمستحقيها). وقد أظهرت بعض التقديرات بأن ما يخصص لدعم الطاقة يفوق ما يخصص للإنفاق الاستثماري في عدد من الدول العربية، ويفوق كثيراً ما يخصص للتعليم والصحة. لذلك فإن إمكانيات التمويل متاحة ضمناً إلا أنها لا تخصص تخصيصاً تنموياً يخدم أهداف التنمية المستدامة (أنظر الشكل رقم 1). ولعل من الأمثلة الصارخة في هذا المجال ما يخصص للإنفاق العسكري والذي وصلت نسبته عام 2014 من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (11.5%) في البلدان العربية، مقارنة بالنسبة على مستوى العالم (2.9%)، و (3.2%) في جنوب آسيا (World Development Indicators website).

ويلاحظ من الجدول أن الطاقة الضريبية لا تتجاوز 50% من الإيرادات الضريبية الكامنة أو المحتملة في معظم الدول العربية باستثناء المغرب وتونس والأردن. كما أن هذه النتائج تشير إلى وجود تدفقات نقدية كبيرة خارج إطار الوعاء الضريبي. حيث تشير بعض التقديرات بأن هناك حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي في بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط، غير مصرح به. وهو أمر

هناك العديد من مصادر التمويل منها الداخلي والمستجدة في معدلات الادخار والاقتراض الداخلي. ومنها الخارجي. مثل القروض ومساعدات التنمية. والاستثمار الأجنبي المباشر. وتمويل القطاع الخاص من خلال الشراكة. أو بشكل منفصل. ومنها ما يرتبط بكفاءة الاستثمار وبالتالي تقليل فرص الحاجة للتمويل.

تقرير التنمية العربية الأول، الفصل الرابع، حول تمويل التنمية ونسب الضرائب غير المباشرة، والضرائب المباشرة، ومقارنتها مع دول مختارة)، ويمكن تعظيم الإيرادات الضريبية في الدول العربية من خلال تعظيم "الطاقة الضريبية Tax Effort" (والتي تشير إلى المقارنة بين الإيرادات الضريبية في بلد معين مع الإيرادات الضريبية القصوى السائدة في بلد آخر له نفس خصائص البلد المعني. ويشير الفارق بين الإيرادين إلى أوجه القصور في جباية الضرائب، والتهرب الضريبي، والفساد، وغيرها). ويوضح الجدول رقم (4) الطاقة الضريبية في عدد من البلدان العربية، والمقارنة مع أقاليم أخرى لعام 2013.

وعليه فمن المهم، كما أشرنا، تلمس بعض آليات تمويل التنمية، سواء التقليدية أو التي تلقى اهتماماً متزايداً في الفترات الحالية، وعلى رأسها استغلال «الحيز المالي Fiscal Space» المتاح، ومحاربة الفساد. وفيما يلي عدداً من مصادر التمويل.

المصدر الضريبي

من المهم جداً إصلاح النظم الضريبية العربية، وذلك بتخفيف العبء على الضرائب غير المباشرة والتوجه بدلاً من ذلك باستغلال الطاقة الضريبية المتاحة على مستوى ضريبة الشركات (أنظر المعهد العربي للتخطيط، 2013).

الجدول رقم (4): الطاقة الضريبية في عدد من البلدان العربية

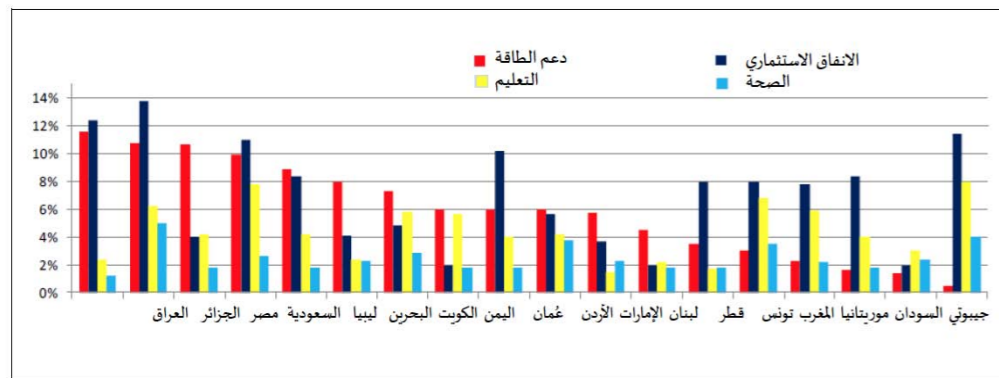
عام 2013 (%)

الطاقة الضريبية (%)	البلد العربي، وأقاليم مقارنة
0.80	المغرب
0.74	تونس
0.58	الأردن
0.5	لبنان
0.47	الجزائر
0.46	مصر
0.32	ليبيا
0.20	عمان
0.07	السعودية
0.06	البحرين
0.05	الكويت
0.64	إقليم البلدان ذات الدخل المتوسط
0.76	إقليم البلدان ذات الدخل المرتفع

المصدر: Fenochietto and Pessino, 2013.

الشكل رقم (1): دعم الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بينود إنفاق مختارة

لعدد من الدول العربية، 2011



المصدر: ESCWA, 2015b

الجدول رقم (5): هيكل الإيرادات الضريبية في البلدان العربية (2012 و 2013)
(%)

المجموع	أخرى		الضرائب على التجارة الخارجية (غير مباشرة)		الضرائب على السلع والخدمات (غير مباشرة)		الضرائب على الدخل والأرباح (مباشرة)		البلد العربي	
	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012		
100.0	100.0	5.1	5.1	8.9	8.5	69.3	67.9	16.7	18.5	الأردن
100.0	100.0	0.2	0.3	32.3	32.3	31.1	31.1	36.4	36.4	الإمارات
100.0	100.0	-	-	87.9	83.5	12.1	16.5	-	-	البحرين
100.0	100.0	28.5	28.5	6.0	6.0	32.4	32.4	33.1	33.1	تونس
100.0	100.0	3.1	2.9	19.9	17.7	5.36	34.2	40.5	45.2	الجزائر
100.0	100.0	16.4	16.4	50.0	50.0	0.6	0.6	33.0	33.0	جيبوتي
100.0	100.0	17.0	18.9	27.7	33.5	39.3	28.1	16.0	19.5	السعودية
100.0	100.0	0.4	0.6	28.2	30.1	64.3	60.3	7.1	9.0	السودان
100.0	100.0	3.2	4.3	43.1	41.0	8.6	7.1	45.1	47.7	العراق
100.0	100.0	31.2	33.7	27.6	27.5	-	-	41.2	38.8	عمان
100.0	100.0	-	-	3.8	5.6	-	-	96.2	94.4	قطر
100.0	100.0	79.7	57.8	20.3	42.2	-	-	-	-	جزر القمر
100.0	100.0	4.4	4.4	73.9	68.3	0.6	0.8	21.1	26.5	الكويت
100.0	100.0	16.6	16.4	21.3	22.1	37.4	36.8	24.7	24.7	لبنان
100.0	100.0	13.6	13.6	7.2	7.2	39.5	39.5	39.7	39.7	ليبيا
100.0	100.0	17.3	15.9	6.7	7.1	37.0	40.7	39.1	36.3	مصر
100.0	100.0	36.9	36.0	3.9	4.5	38.4	37.7	20.8	21.8	المغرب
100.0	100.0	18.0	18.0	11.9	11.7	7.50	53.8	19.4	20.0	موريتانيا
100.0	100.0	2.3	2.6	17.0	15.9	35.6	35.7	45.1	45.8	اليمن

المصدر: صندوق النقد العربي، وآخرون، 2014.

الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للتمويل

يعتبر هذا المصدر أحد المصادر الأساسية المطلوب تطويرها بهدف جذب المزيد من الاستثمارات، مع الحرص أن يخدم أهداف التنمية المستدامة، وليس لأهداف ربحية بحتة تخدم أهداف الشركات المتعددة الجنسية. كما أنه من المهم أن لا تكون الحوافز المقدمة لجذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية

تعتبر الضرائب من أكثر المصادر شيوعاً لتمويل التنمية. وعادة ما يتم التمييز بين الضرائب على الدخل والأرباح (المباشرة)، والضرائب على السلع والخدمات (غير مباشرة). ومن الأهمية إيجاد علاقة تتصف بالكفاءة، وبالعدالة بين هذين المصدرين.

ج. تساهم كل من ظاهرة التدفقات المالية غير الشرعية، وجود قطاع غير رسمي ضخم، في تقليل العوائد الضريبية. لذا من الضروري محاربة هذه النوعية من التدفقات من خلال نظام رقابي مصري صارم، ومحاربة الفساد، والتعاون مع الأجهزة القضائية الدولية لمتابعة هذه التدفقات. ويقترح أيضاً تكثيف الجهود لتمويل الأنشطة غير الرسمية بهدف إخضاعها للوعاء الضريبي على مستوى الشركات والأفراد. وإعادة النظر في القوانين المنظمة للتشغيل في هذه الأنشطة (من حيث الترخيص والتسجيل). على أن تعمل جميع هذه الإجراءات ضمن مظلة من العقوبات القانونية بحيث يسهل تنفيذ وإصلاح أسواق الأنشطة غير الرسمية.

د. إعادة النظر في العبء الضريبي لصالح الضرائب المباشرة (الدخل والأرباح) وتخفيف العبء على الضرائب غير المباشرة (السلع والخدمات أساساً). لما لذلك من دور في رفع الحصيلة، من ناحية، وتحقيق قدر أكبر من العدالة، وضمان تعاون الأغلبية في تحقيق برامج الإصلاح (أنظر الجدول رقم 5).

ولغرض تطوير المصدر الضريبي فمن المهم تحديد أهم مواطن الخلل في هذا المصدر، ومن ثم توجيه المقترحات الخاصة في إصلاح هذه المواطن:

أ. ضعف النظام الضريبي وضعف الصفة التصاعديّة الأمر الذي يضعف إمكانية استخدامه لتحسين وضع توزيع الدخل. وعليه من المهم إصلاح الإدارة الضريبية، ليس فقط من خلال جذب الخبرات في هذا المجال، بل الأهم محاربة الفساد، وتشديد العقوبات المرتبطة بكسر القوانين الضريبية. وعقوبات رادعة للتهرب الضريبي، مع زيادة الصفة التصاعديّة في المعدلات الضريبية، وخفض الاستثناءات من دفع الضرائب، وتعويضها بتحسين مناخ الاستثمار، ورفع الكفاءة الضريبية من خلال تسهيل الإجراءات الضريبية.

ب. إقرار قيم ضريبية أقل ووسائل أخرى لتجنب دفع الضريبة. وهنا يجب معالجة هذا المصدر من الخلل جعل قواعد بيانات التقييم الضريبي متاحة كدليل لموظفي الضرائب بهدف تقييم العبء الضريبي بشكل عادل. مع أهمية استبدال الرموز الجمركية Customs Codes برموز مبسطة، في حالة الضرائب على التجارة الخارجية، وكذلك تبسيط إجراءات التخليص الجمركي وتقليل إجراءات الفحص العيني.

على حساب الحصيلة الضريبية المتوقعة. والرهان أساساً على توفير مناخ الاستثمار التنافسي دولياً وإقليمياً. علماً بأن هذا النوع من الاستثمار يتركز في البلدان العربية في ثلاثة قطاعات رئيسية هي: النفط، والعقارات، والتشييد.

وفي ظل هذا التركيز، فإن تأثير الاستثمارات الأجنبية على خلق فرص عمالة، والنقل والتكنولوجيا، هي محل نقاش وتساؤل. لذا من المهم أن يتم جذب هذه الاستثمارات في القطاعات والأنشطة

ذات التأثير المرتفع في خلق فرص العمل، وذات الاستفادة من النقل التكنولوجي. ويوضح الجدول رقم (6) واقع البلدان العربية في مجال هذا النوع من التمويل الأجنبي كأرقام مطلقة، وكنسبة من الناتج، وبيان العلاقة بين وضع الاستثمار الأجنبي المباشر لكل بلد، ومرتبته في ممارسة الأعمال. وكما يلاحظ فإن أفضل البلدان في مجال ممارسة الأعمال هي الأفضل في جذب هذا المصدر من التمويل.

ثالثاً : تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص كمصدر للتمويل

يتيح هذا المصدر من التمويل تخفيف الأعباء على الحكومة في مجال التمويل، من ناحية، كما أنه يساهم في توزيع المخاطر من ناحية ثانية، ويوسع من قاعدة الملكية، من ناحية ثالثة. ومن ضمن ما قيمته (2.2) تريليون دولار من قيمة مشروعات الشراكة بين الخاص والعام، ودولياً، في مجال مشروعات البنية الأساسية، تبلغ حصة البلدان العربية

حوالي (100) مليار دولار خلال الفترة (1990-2013) مقارنة بـ (145) مليار دولار في أفريقيا، و(374) مليار دولار في جنوب آسيا، و(383) مليار دولار في شرق آسيا والباسفيك، و(354) مليار دولار في وسط وغرب آسيا، و(845) مليار دولار في أمريكا اللاتينية (The World Bank Database). ويوضح الجدول رقم (7) أدناه مجموع مشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام في عدد من القطاعات في عدد من البلدان العربية.

الجدول رقم (7): مشاركة القطاع الخاص مع العام في عدد من القطاعات في عدد من البلدان العربية (مليون دولار) (1990 - 2013)

المجموع	المياه والمجاري	النقل	الاتصالات	الطاقة	البلد العربي
14794	2082	286	6494	5932	الجزائر
9604	0	500	7384	1720	العراق
8466	1312	1562	3151	2441	الأردن
827	0	153	674	0	لبنان
6938	95	840	5055	948	تونس
23746	475	2315	18860	2096	مصر
26234	0	400	13117	12717	المغرب
1472	0	0	1322	150	فلسطين
1327	0	82	1245	0	سوريا
1	0	1	0	0	جزر القمر
576	0	576	0	0	جيبوتي
459	0	0	459	0	موريتانيا
23	0	10	13	0	الصومال
4076	121	30	3925	0	السودان
1644	0	410	1218	16	اليمن
100290	4085	7165	63020	26020	المجموع

المصدر: مجمعة من المصدر السابق.

الجدول رقم (6): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية 2000 و 2014 وأداء ممارسة الأعمال 2015 و 2016

البلد العربي	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار أمريكي)		تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (نسبة من الناتج الإجمالي)		تصنيف حسب سهولة ممارسة الأعمال
	2014	2000	2014	2000	
الجزائر	1488.0	280.1	0.70	0.51	163
البحرين	957.4	363.6	2.83	4.01	65
جزر القمر	14.0	0.1	2.11	0.05	154
جيبوتي	153.0	3.3	9.67	0.59	171
مصر	4783.2	1235.4	1.69	1.29	131
العراق	4781.8	0.0	2.51	0.00	161
الأردن	1760.4	913.3	4.92	10.79	113
الكويت	485.8	16.3	0.28	0.04	101
لبنان	3070.1	993.5	6.20	6.05	123
ليبيا	50.0	141.0	0.10	0.37	188
موريتانيا	492.5	40.1	8.83	3.10	168
المغرب	3582.3	422.0	3.30	1.14	75
عمان	1179.9	83.2	1.46	0.43	70
قطر	1040.4	251.6	0.50	1.42	68
السعودية	8012.0	183.0	1.06	0.10	82
الصومال	105.5	0.3	7.54	0.01	غ.م
فلسطين	123.9	62.0	0.94	1.44	129
السودان	1277.4	غ.م	2.16	غ.م	159
سوريا	0.0	270.0	0.00	1.37	175
تونس	1060.3	779.2	2.19	3.63	74
الإمارات	10065.8	-506.3	2.48	-0.49	31
اليمن	-577.6	6.4	-1.55	0.06	170

غ.م: غير متوفر
المصدر: 1. بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر <http://unctadstat.unctad.org/EN>
2. بالنسبة لسهولة ممارسة الأعمال www.doingbusiness.org/data

رابعاً: مساعدات التنمية الرسمية (ODA)

تعرف هذه المساعدات على أنها تمثل القروض والهبات (صافية من مدفوعات التسديد) والممنوحة على أسس ميسرة Concession Basis من قبل دول ومؤسسات تمويل متعددة الأطراف. وذلك بهدف تطوير التنمية في الدول المستفيدة. وتتضمن هذه المساعدات عنصر منحة يعادل على الأقل (25%) من قيمة المساعدة (يحتسب على أساس

سعر خصم 10%). ويوضح الجدول رقم (8) هذه النوعية من المساعدات المقدمة للبلدان العربية لعامي (2000) و(2015). ومن المهم في مجال هذا النوع من المساعدات أن توجه لتلك القطاعات المرتبطة بالتنمية المستدامة. مع أهمية أن تمارس الدول المستلمة للمساعدات الكفاءة في استخدام الأموال المتاحة، خاصة في مجال توجيهها لبناء رأس المال العيني والبشري، للمساهمة الجادة في التنوع من ناحية، والقدرة على التسديد من ناحية أخرى.

تعتبر بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أفضل الدول التزاماً في مجال مساعدات التنمية الرسمية. حيث تمثل مساعداتها في هذا المجال نسب مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي.

علماً بأن نسبة مساعدات التنمية الرسمية للمانحين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمثل حوالي (2.50%) من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول عام 1985، و(4.0%) عام 1990، و(0.79%) عام 2000، و(0.41%) عام 2010، و(0.85%) عام 2013 (صندوق النقد العربي، وآخرون، 2014). علماً بأن انخفاض هذه النسبة لا يعني انخفاض المساعدات، حيث ارتفعت النواتج المحلية الإجمالية بشكل كبير خلال

السنوات المشار إليها أعلاه.

خامساً: كفاءة الاستثمارات كأحد مصادر الحد من التمويل

من المناسب، أيضاً، تحسين كفاءة الاستثمارات العامة، الممولة من القروض والمساعدات وتخصصات الموازنة، وذلك بهدف إنجاح هذه الاستثمارات وما يرتبط بها من مشروعات. الأمر الذي سيساعد في تقليل الحاجة للتمويل. ووفقاً لآخر رقم قياسي لكفاءة الاستثمار العام، والمتضمن عدد من الدول العربية، يوضح الجدول رقم (9) قيم الرقم القياسي لكفاءة الاستثمار العام الإجمالي لآخر سنة متاح عنها معلومات، 2011. علماً بأن قيمة الرقم تتراوح بين (0 - 4) وكلما زاد الرقم كلما دل ذلك على وضع أفضل للاستثمار العام.

الجدول رقم (8): صافي المساعدات الإنمائية الرسمية (مليون دولار) (2000 و 2014)

البلد العربي	2000	2014
الجزائر	199.62	157.67
البحرين	60.43	م.غ.
جيبوتي	72.14	162.59
مصر	1371.15	3532.17
العراق	101.83	1369.83
الأردن	552.72	2699.07
الكويت	م.غ.	م.غ.
لبنان	200.01	819.62
ليبيا	م.غ.	210.3
المغرب	434.41	2247.03
عمان	79.67	م.غ.
قطر	م.غ.	م.غ.
السعودية	21.96	م.غ.
سوريا	158.94	4198.01
تونس	221.73	921.28
الإمارات	م.غ.	م.غ.
فلسطين	684.5	2486.51
اليمن	311.28	1164.22
جزر القمر	18.71	73.97
موريتانيا	223.46	257.14
الصومال	102.23	1109.38
السودان	224.65	871.86

م.غ: غير متوفر

المصدر: <http://databank.worldbank.org/data/home.aspx>

الجدول رقم (9): الرقم القياسي الإجمالي

لكفاءة الاستثمار العام في عدد من البلدان العربية، 2011

البلد العربي	الرقم القياسي
الأردن	2.21
تونس	2.97
جيبوتي	1.37
السودان	1.07
الضفة الغربية وغزة	0.80
مصر	1.43
موريتانيا	1.72
اليمن	0.80

المصدر: IMF, 2011

سادساً: آخر التطورات الدولية في مجال تمويل التنمية: إعلان أديس أبابا، 2015

شارك في المؤتمر الخاص بهذا الإعلان أكثر من (600) جمعية مدنية في العاصمة أديس أبابا، 13 - 16 يوليو 2015. وقد تمحور الإعلان الخاص بهذا المؤتمر في أربعة محاور أساسية هي:

أ. تعبئة الموارد المحلية:

رغم تنامي مساهمة التمويل المحلي لأغراض التنمية، إلا أنها لم تستثمر بشكل عام لتلبية حاجات التنمية المستدامة. ولا زالت نسبة الضرائب ضمن الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية أقل من نظيراتها في البلدان المتقدمة.

ب. تمويل القطاع الخاص على الصعيد الدولي:

رغم زيادة القروض الخاصة في تمويل التنمية، سواء في البلدان منخفضة الدخل أو متوسطة الدخل، إلا أنه، وفي كثير من البلدان النامية خاصة منخفضة الدخل، لازالت الأسواق المالية متخلفة. ولم يكن هناك تمويل كافٍ لمواجهة احتياجات التنمية المستدامة.

كما أن هناك اتجاهاً لزيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات التي تمر بمرحلة التحول، إلا أن البلدان الأقل نمواً لازالت لا تحصل إلا على نسبة متواضعة من هذا الاستثمار. وتشير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية

بتمويل التنمية المستدامة إلى أن حصة الاستثمار الموجهة إلى الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحكم الرشيد لازالت قليلة. ورغم أن معظم البلدان تنظر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها يمكن أن تمارس دوراً في تحريك النمو وتوليد العمالة، إلا أن هناك المئات من هذه المشروعات في البلدان الناشئة لازالت تفتقر إلى التمويل الكافي.

ت. التعاون الإنمائي الدولي:

يستكمل هذا التعاون الجهود المحلية في تعبئة التمويل الخاص بالتنمية، خاصة في حالة البلدان الأقل نمواً والأكثر فقراً وذلك من خلال شروط ميسرة.

إلا أنه يلاحظ أن العديد من البلدان لم تفي بالتزاماتها في مجال المساعدات الإنمائية الرسمية منذ مؤتمر مونتيري (أي تحقيق هدف توجيه 0.7% من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة للمساعدات الإنمائية الرسمية، وتخصيص 0.15 - 0.2% من الدخل القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية لفائدة البلدان الأقل نمواً). ورغم أهمية التعاون ما بين دول الجنوب، إلا أن التعاون الإنمائي ما بين دول الشمال والجنوب لازال مهماً في مجال التمويل.

ث. التجارة الدولية:

رغم تنامي دور الدول النامية في الصادرات العالمية (ترتفع من 32% عام 2002 إلى 45% عام 2013)، وتنامي حصة البلدان النامية الآسيوية لتصل حصتها في الصادرات العالمية إلى 35% عام 2013، إلا

أن البلدان الأقل نمواً قد تتأثر سلباً بالركود الاقتصادي العالمي، وظلت حصتها منخفضة جداً لتصل إلى حوالي (1.14%) من حجم التجارة العالمية. مع أهمية تفعيل أحكام المعاملة التفضيلية والخاصة للبلدان النامية ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتعزيز إمكانيات التكامل الاقتصادي ما بين الدول النامية، وأهمية سيادة القانون التجاري الدولي على الصعيدين الوطني والدولي.

ج. الديون والقدرة على التحمل:

رغم أن ديون الدول النامية ليست في مرحلة خطرة (بلغت حوالي 22.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013). إلا أن هذه

النسبة تتجه للارتفاع في حالة البلدان النامية ذات الدخل المنخفض لتصل إلى (31.5%) لنفس العام. وتعتبر قدرة هذه البلدان على تحمل الديون واستدامتها من أهم المشاكل التي تواجه البلدان النامية خاصة الأقل نمواً.

لذا فهناك حاجة لإعادة هيكلة الديون ولصالح متطلبات التنمية المستدامة. وأهمية تعاون البلدان الدائنة في هذا المجال. ورغم أهمية مبادرة "منتدى باريس" المعلنة في نادي باريس حول الحوار ما بين الدائنين والمدينين، إلا أن هناك حاجة لإقناع غير المتعاونين من أصحاب السندات، في مجال أهمية القبول بإعادة هيكلة الديون (Financing For Development, 2015).

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

رقم العدد	المؤلف	العنوان
الأول	د. محمد عدنان وديع	مفهوم التنمية
الثاني	د. محمد عدنان وديع	مؤشرات التنمية
الثالث	د. أحمد الكواز	السياسات الصناعية
الرابع	د. علي عبدالقادر علي	الفقر: مؤشرات القياس والسياسات
الخامس	أ. صالح العصفور	الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها
السادس	د. ناجي التوني	استهداف التضخم والسياسة النقدية
السابع	أ. حسن الحاج	طرق المعاينة
الثامن	د. مصطفى بابكر	مؤشرات الأرقام القياسية
التاسع	أ. حسان خضر	تنمية المشاريع الصغيرة
العاشر	د. أحمد الكواز	جداول المخلات المخرجات
الحادي عشر	د. أحمد الكواز	نظام الحسابات القومية
الثاني عشر	أ. جمال حامد	إدارة المشاريع
الثالث عشر	د. ناجي التوني	الإصلاح الضريبي
الرابع عشر	أ. جمال حامد	أساليب التنبؤ
الخامس عشر	د. رياض دهال	الأدوات المالية
السادس عشر	أ. حسن الحاج	مؤشرات سوق العمل
السابع عشر	د. ناجي التوني	الإصلاح المصرفي
الثامن عشر	أ. حسان خضر	خصخصة البنى التحتية
التاسع عشر	أ. صالح العصفور	الأرقام القياسية
العشرون	أ. جمال حامد	التحليل الكمي
الواحد والعشرون	أ. صالح العصفور	السياسات الزراعية
الثاني والعشرون	د. علي عبدالقادر علي	اقتصاديات الصحة
الثالث والعشرون	د. بلقاسم العباس	سياسات أسعار الصرف
الرابع والعشرون	د. محمد عدنان وديع	القدرة التنافسية وقياسها
الخامس والعشرون	د. مصطفى بابكر	السياسات البيئية
السادس والعشرون	أ. حسن الحاج	اقتصاديات البيئة
السابع والعشرون	أ. حسان خضر	تحليل الأسواق المالية
الثامن والعشرون	د. مصطفى بابكر	سياسات التنظيم والمنافسة
التاسع والعشرون	د. ناجي التوني	الأزمات المالية
الثلاثون	د. بلقاسم العباس	إدارة الديون الخارجية
الواحد والثلاثون	د. بلقاسم العباس	التصحيح الهيكلي
الثاني والثلاثون	د. أمل البشبيشي	نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T
الثالث والثلاثون	أ. حسان خضر	الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف
الرابع والثلاثون	د. علي عبدالقادر علي	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
الخامس والثلاثون	د. مصطفى بابكر	نمذجة التوازن العام
السادس والثلاثون	د. أحمد الكواز	النظام الجديد للتجارة العالمية
السابع والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: إنشائها وآلية عملها
الثامن والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات
التاسع والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل
الأربعون	د. بلقاسم العباس	النمذجة الإقتصادية الكلية
الواحد والأربعون	د. أحمد الكواز	تقييم المشروعات الصناعية
الثاني والأربعون	د. عماد الإمام	مؤسسات والتنمية
الثالث والأربعون	أ. صالح العصفور	التقييم البيئي للمشاريع
الرابع والأربعون	د. ناجي التوني	مؤشرات الجدارة الإئتمانية

المراجع

صندوق النقد العربي، وآخرون، 2014، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي.

Economic and Social Commission for Wester Asia (ESCWA), 2015a, Financing Sustainable Development in Arab Region, New York.

Economic and Social Commission for Wester Asia (ESCWA), 2015b, A Strategic Investment Framework for Green Economy in Arab Countries from an Energy Perspective, New York.

Fenochietto, R., and C. Pessino, 2013, Understanding Countries Tax Effort, IMF Working Paper 13/244, Washington D.C.

Financing For Development, 2015, Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing For Development, United Nations, New York. 88

Gatti, R., D. Angel-Undinola, J. Silva, and A. Bodor, 2014, Striving for Better Jobs: The Challenge and Informality in the Middle East and North Africa, Directions in Development 90271, Washington.

International Monetary Fund (IMF), 2011, Investing in Public Investment: An Index of Public Investment Efficiencies, Working Paper WP/11/37, Washington, D.C.

The World Bank Database <<http://databank.worldbank.org/data/home.aspx>>. The World Bank, Private Participation in Infrastructure Database <<http://ppi.worldbank.org>>.

الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية
النمو الشامل
تطوير تمويل التنمية

د. نواف أبو شمالة
د. أحمد الكواز
د. أحمد الكواز

المائة والثامن والعشرون
المائة والتاسع والعشرون
المائة والثلاثون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:
http://www.arab-api.org/develop_1.htm



المعهد العربي للتخطيط والتطوير
صندوق البريد 5834 ص.ب. 13052 دولة الكويت
☎ 34844061 34843130 (905) 3484395 :- 3484395 (905)
www.arab-api.org | www.aaid.org.kw
الكويت

